(الموارد الطبيعية في العراق وأثرها في قوة الدولة ـ دراسة في الجغرافية السياسية)

م.د حسين حاتم علي الشبلي

جامعة الكوفة / كلية الآداب / قسم الجغرافية

البريد الإلكتروني Email : Husseinh.shiblawi@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية، الاستراتيجية، الجيوسياسية، الجيو أقتصادية، قوة الدولة.

كيفية اقتباس البحث

الشبلي، حسين حاتم علي ، (الموارد الطبيعية في العراق وأثرها في قوة الدولة ـ دراسة في الجغرافية السياسية)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

(Natural resources in Iraq and their impact on the power of the state - a study in political geography)

Dr. Hussein Hatem Ali Al-Shibli
University of Kufa / College of Arts /
Department of Geography

Keywords : natural resources, strategy, geopolitics, geoeconomics, state power .

How To Cite This Article
Al-Shibli, Hussein Hatem Ali, Natural resources in Iraq and their impact on the power of the state - a study in political geography),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Iraq possesses significant natural resources (minerals, water, and agricultural land), particularly its reserves and exploited resources. It has more than 23 metallic and non-metallic minerals. However, most of these resources remain undiscovered and have not been utilized in a way that would allow their potential to serve the state and its political and economic strength. Despite possessing these resources, Iraq continues to face significant challenges in confronting military, economic, and even political obstacles. This has resulted in the failure to leverage these resources for political and economic development and to learn from the experiences of other countries. It is well-established that, according to the concept of geopolitics, a state's power is based on its available resources and their use for political development and economic growth to achieve sustainable strength for the state's structure. However, Iraq's natural resources have not significantly enhanced its power; they remain largely utilized to meet the daily needs of citizens and other state requirements.

In other words, these resources have not been used as leverage to gain new advantages regionally and globally, nor have they been invested in developing the country's military and economic capabilities. Iraq, as a nation, has not benefited much from the experiences of other countries in developing its infrastructure and strengthening its diversified economy due to administrative bureaucracy. This is because it remains among the developing countries that rely more on their own resources than on learning from the experiences of others or utilizing their domestic resources.

المستخلص:

يمتلك العراق موارد طبيعية من (معادن، مياه، زراعة) على مقدار كبير من الأهمية لا سيما الإحتياطي منها والمستثمر، إذ يمتلك أكثر من (٢٣) معدن فلزي ولا فلزي، لكن لا تزال معظم هذه الموارد لم تكتشف ولم تستثمر بطريقة تجعل من إمكانياتها مسخرة خدمة للدولة وقواها السياسية والاقتصادية. فلا يزال العراق يعاني بالرغم من إمتلاكه لهذه الموارد من مشاكل كبيرة في مواجهة التحديات العسكرية والاقتصادية وحتى السياسية. نتج عنه عدم إستغلال تلك الموارد للتنمية السياسية والاقتصادية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، فمن المعروف أن قوة الدولة حسب مفهوم الجغرافيا السياسية تستند على الموارد المتاحة فيها وإستخدام تلك الموارد في التنمية السياسية والنمو الاقتصادي للوصول الى استدامة القوى لبنية الدولة. الا إن الموارد الطبيعية في العراق لم تضف لقواه الكثير فهي لا تزال مستثمرة في نطاق محدود لتمشية الحياة اليومية للمواطنين واحتياجات الدولة الاخرى. بمعنى ان هذه الموارد لم تستخدم كورقة ضغط في الحصول على مكاسب جديدة إقليمياً وعالمياً ولم تستثمر في تطوير القدرات العسكرية والاقتصادية داخل الدولة.

كذلك لم يستفد العراق كثيرا كدولة من تجارب الدول الاخرى في تطوير البنى التحتية وتعزيز إقتصاده المتنوع بسبب البيروقراطية الادارية. على اعتبار إنه لا يزال من مصافي الدول النامية التي تعتمد على نفسها أكثر من الاستفادة من تجارب الاخرين أو تسخير مواردها المحلية.

المقدمة

تقاس قوة الدول بمجموعة من عناصر قوى الدولة المتكاملة وهي القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجيوستراتيجية إذ تعتبر هذه القوى معياراً حقيقياً في شمولية القوى المعاصرة ولكي يتحقق هذا المعيار لابد من وجود موارد طبيعية قادرة على تلبية احتياجات القوى الشاملة.

يسعى العراق لإستثمار موارده الطبيعية الهائلة، بما في ذلك المعادن والنفط والغاز، لخدمة قضاياه الداخلية وإستخدامها كأوراق ضاغطة في المفاوضات الخارجية.

إذ يمتلك العراق موارد طبيعية هائلة كموارد معدنية وموارد مائية وأراضي زراعية. يمكن استثمارها كوقود لهذه القوى الشاملة للدولة. فهنالك أكثر من (٢٣) عنصر معدني موجود في الأراضي العراقية. بعضها تم استثماره وأخرى من المعادن لم تكتشف بعد.

ولا يزال العراق يسعى لاستثمار موارده الطبيعية وتسخيرها لخدمة قضاياه الداخلية. ولم يحن الوقت لاستخدام هذه الموارد كأوراق ضاغطة في المفاوضات الخارجية والسوق الاقتصادي العالمي لا سيما في سلاح النفط والغاز وباقي المعادن التي تشكل ظروف التي تشكل ضرورة هامة لدى الدول المتقدمة. ويأتي في مقدمتها خام اليورانيوم والذهب. بالمقابل، هناك مفاهيم تغيرت عالميًا في مفهوم استثمار قوة الدولة، إذ أصبح العنصر البشري والتقدم التكنولوجي هما الفيصل الأساس في شمولية القوى، لما يشكله هذان العنصران من قوى متكاملة في التأثير والتأثر. ومع هذه التحولات الإقليمية والعالمية، يحتاج العراق إلى استثمار هذه الموارد بطريقة تواكب التقدم السريع في عناصر بناء قوى الدولة، والتي يأتي في مقدمتها الاقتصاد.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في طرح مجموعة من الاسئلة الجوهرية منها:

١- ما نوع الموارد الطبيعية الموجودة في العراق؟

٢- ما أثر تلك الموارد في قوة الدولة العراقية؟

٣- هل هنالك ادارة استراتيجية لموارد العراق الطبيعية؟

ثانياً: فرضية البحث:

تكمن هذه الفرضية في الاجابة الحقيقية عن الاسئلة المطروحة في هذا البحث وهي:

١- يمتلك العراق ثروات طبيعية متنوعة كالموارد المعدنية الفلزية وغير الفلزية وأخرى من الموارد المائية والاراضي الزراعية.

٢-هنالك أثر ضعيف لتلك الموارد الطبيعية في قوة الدولة العراقية على الصعيد الاقليمي والدولي بسبب ضعف إستثمارها وقدم طريقه إدارتها.

٣- توجد هنالك ادارة للموارد الطبيعية في العراق في نطاق محدود جداً وغير شمولي حيث يفتقر العراق الى إدارة موارد دون موارد أخرى وهذا عادة ما يسبب عجز في استثمارها بشكل عام.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن الموارد الطبيعية في العراق المستثمر منها وغير المستثمر وأثر تلك الموارد في دعم قوة الدولة فضلا عن معرفة الاسباب الناتجة عن ضعف اكتشاف واستثمار تلك الموارد بمختلف أنواعها مع إمكانية وضع حلول ومعالجات واستراتيجيات للإدارة تلك الموارد بشكل أفضل وفقاً لتجارب عالمية وأخرى إقليمية.

رابعاً: حدود منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في جميع محافظات الدولة العراقية حيث يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وفي الجزء الشمالي الشرقي من الدول العربية حيث يقع بين دائرتي عرض (٢٩ و٣٧) شمالا وبين خطي طول (٣٩ و٤٨) شرقاً، إذ يحد العراق من الشمال دولة تركيا ومن الجنوب دولة الكويت ومن جهة الشرق دولة إيران ومن جهة الغرب دولة الأردن ومن جهة الشمال الغربي دولة سوريا ومن جهة الجنوب الغربي دولة المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحة العراق **(438,317) كم**^{2}، إذ يحتل العراق المرتبة العاشرة عربياً في حجم المساحة. خريطة رقم (١)، أما الحدود الزمانية للبحث فتمتد من عام ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٥ أي بما يقارب ٢٢ سنة.

خريطة رقم (١) موقع منطقة الدراسة

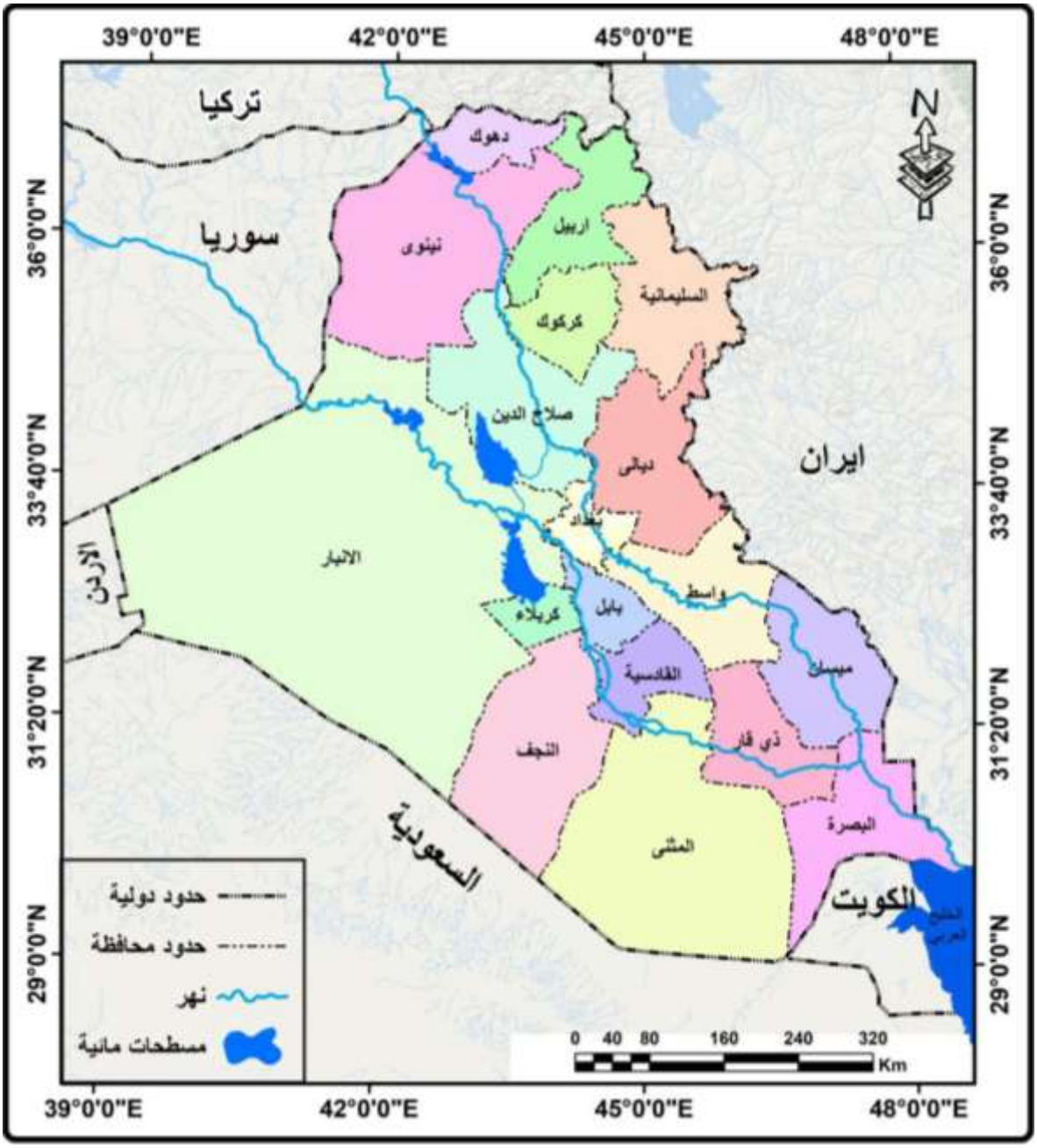

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الإداري بمقياس رسم (١ /١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد، ٢٠١٦. بالاعتماد على برنامج .gis

خامساً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة حالة وضع العراق من حيث المسح الجيولوجي والجيومورفولوجي. كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يعطي بعداً واقعياً لحالة العراق من منظور القوة حيث تم طرح الاشكالات والاسباب التي جعلت العراق غير قادر على استثمار موارده الطبيعية بشكل استراتيجي

المبحث الأول: الموارد الطبيعية في العراق

تتعدد الموارد الطبيعية الموجودة في العراق بتعدد المناخات وطبيعة السطح حيث لكل قسم منه يشتمل على نوع خاص من المعادن الطبيعية، لذا يعد العراق من الدول الغنية بموارده الطبيعية والذي يعطيه أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية متقدمة على أقرانه من الدول في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط. إذ عانى العراق ولفترات طويلة ولا زال يعاني بعدم الاستخدام الامثل لموارده الطبيعية المختلفة ويعود ذلك الى طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة.

وعلى ضوء ذلك سيتم تقسيم الموارد الطبيعية في العراق حسب تأثيرها في قوة الدولة من حيث اقتصادها وطبيعة نظامها السياسي وهي على النحو الاتي.

أولاً: الموارد المعدنية

يمتلك العراق أكثر من (٢٣) معدن حقيقي فلزي ولا فلزي منتشرة على مختلف بقاعه السطحية والجوفية وتشكل العمود الفقري لإقتصاده إذ انها تدخل في التصدير والاستيراد والاستخدام المحلي الا ان معظمها لا يزال غير مستخدم وآخر لم يكتشف بشكل علمي تام بل قائم على توقعات وتبلغ قيمه موارده بحدود (١٥) ترليون دولار، أنظر الجدول (١) والخريطة (٢) ويحتل المرتبة التاسعة عالمياً بقيمة موارده الاقتصادية.

(جدول ـ١) الموارد المعدنية الموجودة في العراق

ت	أسم المعدن	المحافظة	كميتهُ
١	النفط	معظم محافظات العراق	١٥٣ مليار برميل احتياط
٢	الغاز الطبيعي	مصاحب لحقول النفط	١٣١ ترليون م٣ احتياط
٣	الكبريت	الموصل / صلاح الدين/ الانبار	٦٠٠ مليون طن
٤	الفوسفات	الأنبار	٥,٧ مليار طن
٥	الكوارتز	الأنبار	لا توجد أرقام دقيقة
٦	الكلس	النجف/ السماوة/ الأنبار/ الموصل/ كردستان	لا توجد أرقام دقيقة
٧	رمال السليكا	الأنبار	لا توجد أرقام دقيقة
٨	المرمر	سليمانية / أربيل	لا توجد أرقام دقيقة

٩	خام اليورانيوم	الأنبار (الكعكة الصفراء)	لا توجد أرقام دقيقة
١٠	الألمنيوم	الأنبار	لا توجد أرقام دقيقة
١١	الذهب	الأنبار	لا توجد أرقام دقيقة
١٢	الحديد	السليمانية / دهوك / الأنبار	٢٠٠ مليون طن
١٣	الرصاص	سليمانية / دهوك	٥٠ مليون طن
١٤	الزئبق الأحمر	ميسان	لا توجد أرقام دقيقة
١٥	الزجاج	الأنبار	٤٠٠ مليون م٣
١٦	الزنك	السليمانية / دهوك	لا توجد أرقام دقيقة
١٧	النحاس	السليمانية	٢٠ مليون طن
١٨	الكروم	السليمانية	لا توجد أرقام دقيقة
١٩	النيكل	السليمانية	لا توجد أرقام دقيقة
٢٠	المنغنيز	السليمانية / أربيل	لا توجد أرقام دقيقة
٢١	الفلدسبار	النجف	٢,٣ مليون طن
٢٢	أطيان البوكسايت	الأنبار	لا توجد أرقام دقيقة
٢٣	كبريتات الصوديوم	صلاح الدين	٢٢ مليون طن

المصدر:

١- وزارة الصناعة والمعادن العراقية، هيئة المسح الجيولوجي، الموارد الطبيعية، ٢٠١٢

٢- الجهاز المركزي الوطني للإحصاء.

٣- معهد بحوث البترول الأمريكي، واشنطن، التقرير السنوي للثروات الطبيعية في العالم، ٢٠١٤م.

يتضح من الجدول أعلاه أن النفط قد أحتل مرتبة الصدارة في الاحتياطي والقيمة المالية وجاء بعده الغاز الطبيعي حيث العراق يحتل المرتبة الرابعة عربياً في حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي، أما باقي الموارد الطبيعية وكما يتضح من الجدول فإنها تتوزع في معظم محافظات العراق إلا أن وبسبب ضعف الامكانيات التكنولوجية والخبرات البشرية فلا تزال معظم هذه الموارد الطبيعية غير معروف كميتها وحجم احتياطها لكنها بالفعل موجوده مثل معدن الذهب الذي ينتشر في محافظة الانبار ولصعوبة الوصول اليه تعذر معرفه عمق تواجده وكميته وهذا الحال ينطبق على المعادن المهمة الاخرى مثل خام اليورانيوم والزئبق والالمنيوم وباقي الموارد المعدنية الاخرى ولو اكتشفت واستثمرت هذه المعادن في الاقتصاد العراقي لتغير دخل الفرد والدخل القومي المحلي والاجمالي كثيرا لأنها معادن ومواد تقدر بمليارات الدولارات والتي يحتاجها

العراق في تنمية اقتصاده وبناء بنى تحتية جديدة مع إقامة صناعات وإبتكارات على ضوء ما موجود من هذه المعادن

(خريطة ـ٢) الموارد المعدنية الموجودة في العراق

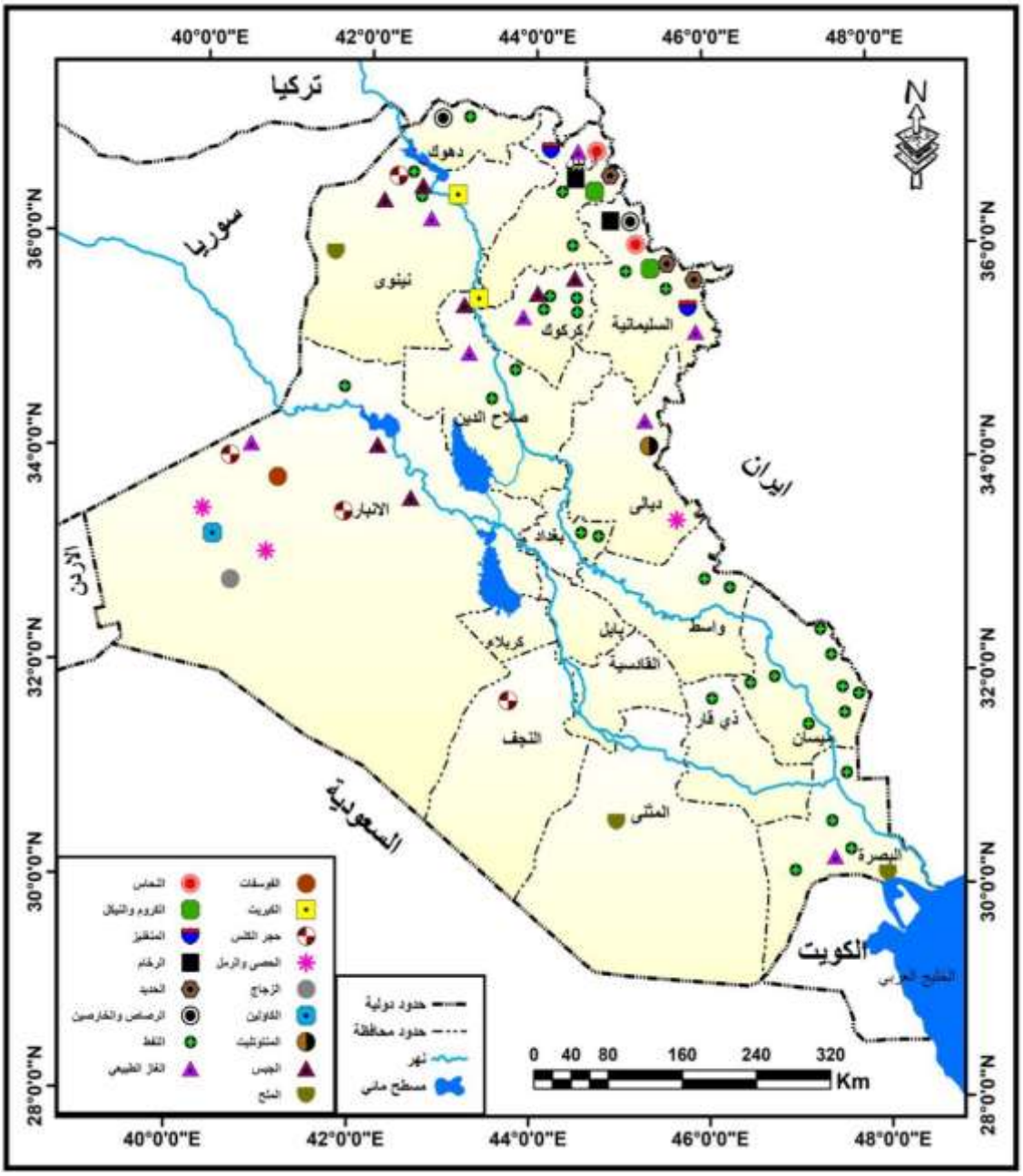

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم انتاج الخرائط، خريطة العراق الإداري بمقياس رسم (١ /١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد، ٢٠١٦. بالاعتماد على برنامج .gis

ثانياً: الموارد المائية

تتمثل هذه الموارد بالأنهار والبحيرات والاهوار والسدود النهرية فضلاً عن المياه الجوفية وبالرغم من ان هذه الموارد المائية ليست بمعادن الا انها موارد ضرورية لاستدامة الصناعة والزراعة وغيرها من النشاطات البشرية والاقتصادية الأخرى، اذ انها تدخل كمحرك اساس ورخيص ولا يشكل كلفه مالية في حال استخدامه اذ يمتلك العراق موارد مائية كبيرة من خلال نهري دجلة والفرات وفروعهما اللذان يعملان على تغذيه البحيرات والاهوار انظر جدول (٢) والذي يكشف عن حجم الايرادات المائية المتحققة خلال السنين الأربعون الماضية فهنالك حالة من عدم الثبات الكمي والنوعي وهذا يعتمد على التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وسياسة دول أعالي الانهار التي بدأت بإنشاء السدود لاستثمارها في مشاريع أقتصادية وخاصة دولة تركيا حيث انشات عشرات السدود على نهري دجلة والفرات مما أدى الى تقليل الوارد منها ووصوله في معظم اشهر السنه الى (١٥٠) متر مكعب في الثانية بعد ان كان حجم الوارد (٧٠٠) متر مكعب بالثانية، أما الحاجة الفعلية الحالية للموارد المائية هي (٤٥٠) متر مكعب بالثانية.

وتدخل هذه الموارد المائية في الاستزراع السمكي وفي الصيد فضلا عن ذلك ما تشكله من أهمية في إستعمالات إقتصادية متعددة منها في الموارد المعدنية كالنفط مثلا للاستخراج والتحويل وحتى التصدير كونها مياه تعمل كتعويض للفاقد من المعدن الذي يتم استخراجه من باطن الارض. أذ يتم ضخ المياه محل المعدن المستخرج لكي لا تحدث هنالك فراغات أرضية تعمل على أحداث أهتزازات أرضية كذلك دخولها كمورد اساس في الموارد الزراعية كري الاراضي وغيرها من الاستخدامات الزراعية الاخرى.

جدول (٢) **معدل إيرادات نهري الفرات ودجلة مليار / م٣ من عام (١٩٨٠ ـ ٢٠٢١م)**

السنة	الفرات/ مليار م3	دجلة/ مليار م3
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠م	١٩.٦	19
١٩٩١ ـ ٢٠٠٠م	21	18.75
٢٠٠١ ـ ٢٠١٠م	16.1	16
٢٠١١ ـ ٢٠٢١ م	15.6	15

المصدر: وزارة الموارد المائية العراقية ومثنى فاضل علي الوائلي / التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق.

شكل (٢) معدل إيرادات نهري الفرات ودجلة مليار / م٣ من عام (١٩٨٠ ـ ٢٠٢١م)

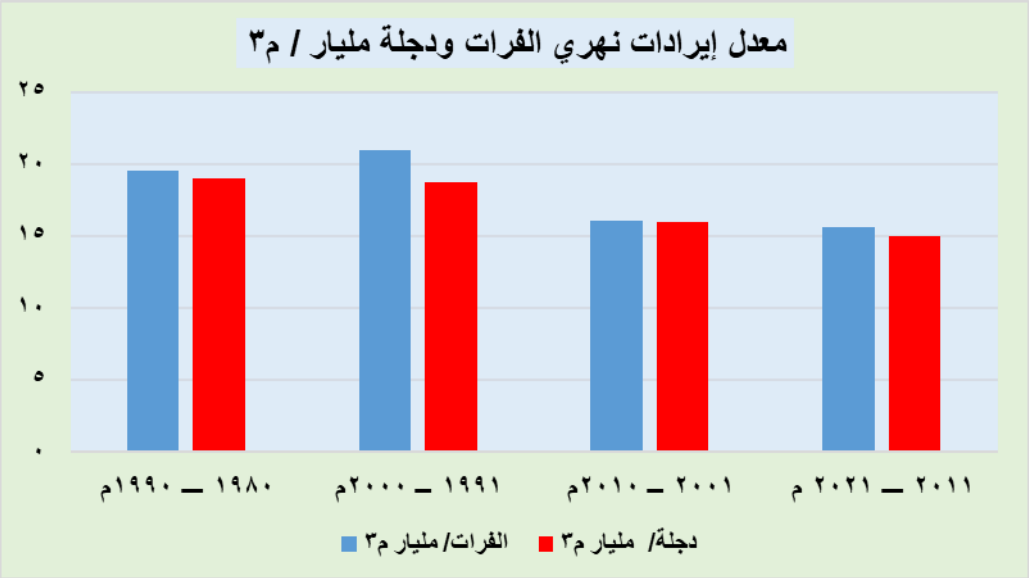

المصدر: بالاعتماد على جدول (٢)

ثالثاً: الموارد الزراعية:

يمتلك العراق أراضي وترب صالحة للزراعة تتجاوز مساحتها (٢٣.٤) مليون دونم. نصفها قد تعرض للتصحر والأخرى للتملح بسبب قلة الأمطار الناتجة عن الاحتباس الحراري العالمي. فضلا عن قلة المياه السطحية بسبب ندرتها وما يعانيه العراق خلال السنوات العشرة الماضية من انخفاض في مناسيبها. الأمر الذي انعكس وبشكل كبير على الاستثمار الزراعي. انظر جدول (٣) والذي يكشف حجم الأراضي الصالحة للزراعة في العراق.

وتعد الموارد الزراعية من المتطلبات الأساسية التي تؤدي دورا مهما في التنمية الاقتصادية بشقيها النباتي والحيواني. حيث استطاع العراق في عام ٢٠٢٤ من انتاج محاصيل استراتيجية مهمة على الصعيد المحلي والدولي. فقد تم انتاج أكثر من ٥ مليون طن من القمح وأكثر من ٢ مليون من الشعير. فضلا عن زراعة محاصيل أخرى كلها تدخل في الاستهلاك المحلي والتصدير. فضلا عن ذلك فقد تم زراعة أكثر من ٣٥ نوعا من البقوليات والخضروات والفواكه. وهذا على الصعيد الزراعي. أما على صعيد الإنتاج الحيواني فقد انشا العراق بحيرات للاستزراع السمكي وعمل على استحداث حقول للدواجن بلغ عددها أكثر من ٥٠ حقلا. وقد نتج عن هذه المشاريع اللحوم وبيض المائدة المستخدمة في الاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي وهذا كله يدخل في تعزيز قوة الدولة اقتصاديا على الصعيد الداخلي والخارجي.

(جدول ـ ٣) أهم المؤشرات الإحصائية البيئية للعراق لسنة ٢٠٢٤

ت	المؤشر	قيمة المؤشر
١	مساحة الأراضي الزراعية (مليون دونم)	٥٢.٣
٢	مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	٢٣.٤
٣	مساحة الأراضي المستغلة حاليا (مليون دونم)	٥.٥
٤	كمية الأسمدة المجهزة للمحافظات عدا إقليم كردستان (الف طن)	٢٧٧.١
٥	مساحة الغابات الطبيعية (مليون دونم)	٥.٤
٦	مساحة الغابات الاصطناعية التابعة إلى مشاريع دائرة الغابات والتصحر (ألف دونم)	١٦.٥
٧	ساحة الغابات الاصطناعية التابعة إلى مديريات زراعة المحافظات (الف دونم)	٥٠.٢
٨	إجمالي المبيدات المستخدمة لمكافحة (الحشرات، الفطريات الأمراض، اللاحشرية وادغال(طن)	٩٦.٥
٩	إجمالي المبيدات المستخدمة لمكافحة (الحشرات، الفطريات الأمراض اللاحشرية وادغال (الف لتر)	١٨٧
١٠	إجمالي مساحة المناطق الخطرة الملوثة المفتوحة (لا زال الخطر قائم) لسنة ٢٠١٦ (الف م^{٢})	١٧.٣٥٦.٢
١١	إجمالي مساحة المناطق الخطرة الملوثة المغلقة (رفع الخطر منها) لسنة ٢٠١٦ (الف م^{٢})	٩.٠٩١
١٢	إجمالي مساحة المناطق الخطرة الملوثة التي لازال العمل جاري فيها لسنة ٢٠١٦ (الف م^{٢})	١١٢.٧

المصدر: وزارة الزراعة العراقية، دائرة الأراضي الزراعية، عام ٢٠٢٤.

(شكل . ٣) أهم المؤشرات الإحصائية البيئية للعراق لسنة ٢٠٢٤

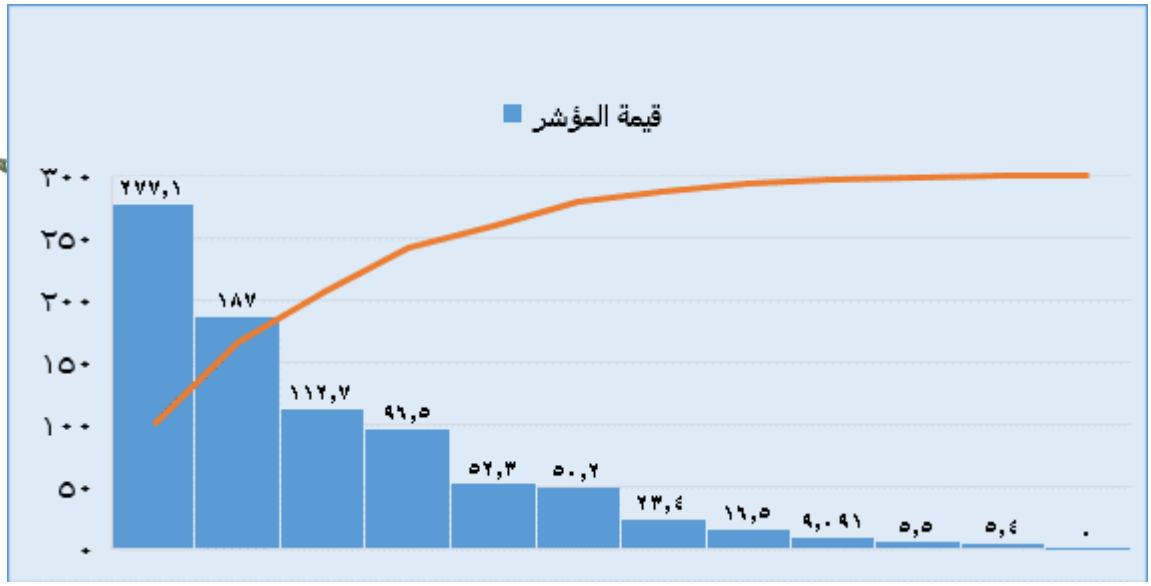

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣)

المبحث الثاني: أثر الموارد الطبيعية في قوة الدولة

توصف الموارد الطبيعية بانها عنصرا اساسيا في تعزيز قوة الدولة وتعضيدها سياسيا واقتصاديا وعسكريا الا ان اهميتها القصوى تعتمد على مجموعة من المحددات الذاتية والموضوعية وفي مقدمتها العقلنة والرشدنة والادارة الحكيمة والابتكارات والتكنولوجيا فضلاً عن التنوع الاقتصادي والاستثمار الامثل لتلك الموارد أذ يمتلك العراق موارد طبيعية ضخمة تمكنه من ان يتقلد مراتب متقدمة في النمو والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي فضلا عن تكامل قوة الدولة ويمكن كشف اثر الموارد الطبيعية في قوه الدولة العراقية من خلال الاعتبارات الاتية:

أولا: التأثير الاقتصادي في قوة الدولة ويشتمل هذا التأثير في تكاملية البنى الاساسية المكونة للاقتصاد المستدام اذ انها تعد ركيزة حقيقية في كل ركن من اركان الدولة وهي على النحو الاتي:

١-**مساهمة الموارد الطبيعية في تعزيز الناتج الإجمالي للدولة وأثرها على الأمن القومي:** إذ تعمل الموارد الطبيعية داخل الدولة على تعزيز الناتج المحلي الاقتصادي من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وغير المتاحة. إذ يؤدي استخراج الموارد الطبيعية وزراعة المحاصيل الزراعية مع تصنيعهما داخليا على تحقيق اكتفاء ذاتي من جهة وزيادة الصادرات من المنتجات المختلفة خارجيا من جهة أخرى. مما يحقق زيادة متعاظمة في إيرادات الدخل القومي للدولة وهذا بطبيعة الحال سيضمن للدولة أمن قومي يبعدها عن التغيرات الإقليمية والعالمية.

تساهم الموارد الطبيعية في زيادة دخل الفرد وتحريك الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل متنوعة ومباشرة وغير مباشرة، مما يعزز قوة الدولة واستقرارها في مواجهة التحديات العالمية.

٢-خلق فرص للعمل:

تعمل هذه الموارد الطبيعية على زيادة في دخل الفرد من خلال إيجاد فرص عمل خاصة به ويتم ذلك من خلال خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة تتمثل الأولى (المباشرة) بالتوظيف في القطاع الخاص والعام أما غير المباشر فيتم من خلال خدمات أخرى كالتسويق والنقل والخدمات وباقي النشاطات الأخرى وهذه الفعاليات والنشاطات الاقتصادية الفردية والجماعية ستعمل على تحريك الاقتصاد المحلي والذي بدوره سينعكس إيجابا على ديمومة تعظيم الناتج الإجمالي حيث هنالك علاقة متينة بين قوة الدولة وقوة اقتصادها فكلما كان اقتصادها متنوعا ومستقرا كلما جعل ذلك أمانا لها من أي تحول وصراع عالمي عسكري كان ام سياسي أو اقتصادي أو في حالة الفيروسات كما حدث في نهاية عام (٢٠٢٠) وحتى مطلع عام (٢٠٢١) اذ تميزت الدول التي تمتلك اقتصادا مستداما ومتنوعا بعدم التأثر بالتقلبات الاقتصادية على العكس من بعض البلدان النامية ومنها العراق فقد كانت شديدة التأثر ومدمرة على اقتصادها من تلك الجائحة.

٣-أثر الموارد الطبيعية على البنى التحتية

تؤثر الموارد الطبيعية بشكل غير مباشر على تحسين الخدمات والبنى التحتية من خلال الايرادات المالية المتحققة من عمليات الاستخراج والتصنيع والتصدير المحلي والخارجي. اذ تسخر العائدات المالية المتحققة من الصادرات في انشاء شبكات للطرق الداخلية والخارجية وبناء سكك الحديد والمطارات والجسور وانشاء مجاري لتصريف المياه وبناء مجمعات لإعادة تدوير النفايات وجميع هذه الاصول المكانية (البنى التحتية)هو سلاح يمكن استثماره في تحقيق ايرادات مالية محلية تدعم خزينة الدولة اذ تعمل هذه المنشآت على جذب استثمارات دولية لدعم الاقتصاد المحلي لان الاستثمارات الاجنبية لا يمكن جذبها لأي دولة الا حين تتوفر امكانيات محلية قادرة على استيعاب هذه الاستثمارات كالطرق والجسور والمنشآت الاخرى لان رؤوس الاموال لا تنجذب الى الدول التي تفتقر الى بنى تحتية ضعيفة كونها غير مستعدة ان تنشا مرافق جديدة على حسابها او تجدها متهالكة فتعمل على اعادتها للخدمة لأنها سوف تكون طريقة جديدة لاستنزاف جانب من هذه الاستثمارات الخارجية. والمستثمر غير مستعد أن يخصص جزءا من أمواله لإنشاء طرق او خدمات أخرى على حسابه الخاص كون هذه الطرق ستستخدم لمشاريعه.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٢

ثانيا: الموارد الطبيعية وتأثيرها في سياسة الدولة:

تعمل الموارد الطبيعية على تعزيز التنمية السياسية الداخلية بشقيها السياسي والعسكري. كونها تحقق المطلوب من الاستقرار النسبي في هاتين المؤسستين. فكل استقرار اقتصادي يعني استقرار سياسي وعسكري، والعكس صحيح. ويمكن ملاحظة ذلك في الآتي.

١-تعزيز النفوذ الدبلوماسي والسياسي.

تمتاز الدول التي لديها استقرار في الموارد الطبيعية واستثمار أمثل لها، لا سيما في مجال الطاقة بمقبوليتها العالية بين الدول. بسبب احتياج الدول الأخرى إلى تلك الموارد الطبيعية. وبالتالي يمكن استخدام تلك الموارد كورقة ضغط في سياق العلاقات الدولية. وهذا يعني كسب قرار تلك الدول قدر المستطاع في القضايا الجيوبوليتيكية أو القرارات الدولية. كذلك تجعل للدولة قوة مضافة في تفاوضها مع المنظمات الدولية، منها الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومنظمة أوبك للنفط وغيرها من المنظمات الأخرى المعنية بالمناخ والحقوق. أذ تعمل هذه الموارد الطبيعية على تعزيز الاستقرار الداخلي للدولة والذي سينعكس حتما على سياسة ودبلوماسية الدولة مع الدول الإقليمية والعالمية.

٢- تأثير الموارد الطبيعية في القوة العسكرية:

ان تنوع الموارد الطبيعية مع توفرها بكميات كبيره واستثمارها بطريقه مثلى سيحقق الكثير من المزايا للقوه العسكرية داخل الدولة اذ انها ستعمل على الاتي:

أ- القدرة على تمويل احتياجات الجيش وتمويل مستحقاته المالية وتطوير وتحديث الصناعات العسكرية ومنها الدفاعية والهجومية والحربية والامنية.

ب- العمل على انتاج معادن منتجه محليا تدخل في صناعه السلاح الحربي الذي يستخدمه الجيش في الحروب الداخلية والصراعات الخارجية.

ت-تعزيز الاستقلال العسكرية للجيش ومنع الاعتماد على ما تمتلكه الدول الاخرى من اسلحه ومعدات يمكن ان يحتاجها الجيش بمعنى عدم تبعيه الجيش لأي دوله اخرى.

ان علاقة الموارد الطبيعية بالقوة العسكرية يمكن النظر اليها بانها علاقة ذكية فكلما كان استثمار الموارد بشكل ذكي كلما كان مدى الحصول على اقصى استفادة منها مرتفع وذلك لان الكثير من الدول تمتلك كما هائلا من الموارد لكنها غير مستثمره بشكل صحيح ولم ينعكس ذلك على انظمتها العسكرية.

٣-التأثير الاجتماعي للموارد الطبيعية:

تلعب الموارد الطبيعية دورا اجتماعيا كبيرا في الرفاه والتنمية المجتمعية اذ انها تعمل كمحرك مباشر او غير المباشر لفعاليات اجتماعية واخرى خدمية يمكن ان تستثمر في تعزيز الانتماء المجتمعي من خلال الفعاليات الاتية:

أ- تعزيز الاستقرار المجتمعي: ان توظيف الموارد الطبيعية في التنمية المجتمعية سيحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الفردية وهذا بطبيعة الامر سينعكس على تقليل او انعدام الفوارق الطبقية المجتمعية وسيعمل على زيادة شعور وتعزيز الثقة والانتماء للحكومة والدولة وبشكل عام سيرفع مستوى الرضا لدى المواطنين عن سياسة الدولة وادارتها للموارد الطبيعية والبشرية

ب-تحسين المستوى المعيشي: ان الايرادات المالية المتحققة من الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية ستعمل على مساعدة الحكومة في توفير خدمات اجتماعية أفضل كالسكن والصحة والتعليم والمواصلات وكل ما هو متعلق باحتياجات الافراد الذاتية والموضوعية وبالتالي سيعمل على تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة ورفع جودة حياة الافراد بشكل يتلاءم مع متطلبات الحياة العصرية فكلما كان المواطن مرفها كلما انعكس ذلك على استقرار الدولة وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية

ت- تنمية المناطق الريفية: تؤدي الموارد الطبيعية دورا هاما في تنمية القرى والمناطق الريفية داخل الدولة باعتبارها المصدر الاساس الرئيس للفعاليات الاقتصادية غير المباشرة هناك ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال الاتي:

ت - ١: ايجاد فرص عمل وتحسين دخول الافراد من خلال الزراعة والرعي والصيد فبوجود السيولة المالية ستتحقق التنمية الريفية

ت-٢: تقليل او الحد من الهجرة من الريف الى المدن بتقليل الحاجة في الريف منها الى داخل المدينة وبالتالي سيتوقف الهجرة وذلك من خلال توفير الخدمات والنشاطات الاقتصادية لأبناء وعوائل الارياف وهذا الامر سيحافظ على الاستقرار السكاني والتوازن المجتمعي من خلال تخفيف ضغط الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية

ان أثر الموارد الطبيعية في قوة الدولة يتباين زمانيا ومكانيا. زمانيا فلم تعد الموارد الطبيعية لوحدها كافية لتحقيق قوة الدولة على الصعيد المحلي والخارجي بل لابد من استثمار تلك الموارد بطريقة تجعل منها سلاح ذو حدين لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة واستقرار سياسي. اما مكانيا فلم يعد بُعد المكان وعمقه مبررا مقبولا في استثمار الموارد الطبيعية فالأجهزة الحديثة والابتكارات المعاصرة قادرة على تذليل كافة العقبات التي تحول دون استخدام تلك الموارد.

فلا زال العراق عاجزا في اكتشاف واستثمار الكثير من موارده الموجودة في ارضه وهذا الامر لكي يتحقق لابد من توفير الارادة السياسية الحقيقية والوفرة المالية القادرة على استيراد الاجهزة والمعدات والخبرات الخاصة لاكتشاف موارده. ولذا لا زال العراق متأخرا في استثمار موارده الطبيعية لتحقيق قوته المحلية والخارجية.

المبحث الثالث: استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية في العراق

تضم أراضي العراق موارد طبيعية مهمة ومتنوعة في كافة الأصعدة المعدنية والزراعية والمائية فضلا عن تراث ضخم من الحضارة والتاريخ. وإن محصلة استثمار هذا التنوع في الموارد سيؤول إلى نتائج ايجابية في جودة حياة الافراد من جهة واسناد قضايا الدولة العراقية في المحافل الدولية من جهة اخرى. لان الاقتصاد هو المحرك الاساس في الوقت الحاضر للتقارب والاستحواذ على القرار الدولي.

ويعد سوء الادارة الاقتصادية وضعف وضع الخطط الاستراتيجية من اهم المشاكل التي عانى منها العراق منذ سبعينات القرن العشرين. فلم يكترث كثيرا للعمل على استثمار موارد الدولة مما أضعف الاقتصاد العراقي وجعله معتمدا ومتكيفا مع معدن واحد وهو النفط تاركا كل المعادن الاخرى التي من شانها ان تحقق ايرادا ماليا كبيرا للموازنة السنوية. وانعكاس ذلك الوارد المالي على الناتج القومي الاجمالي. لذا تعد استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية امرا ضروريا لتعزيز استثمار الموارد من جهة وزيادة واستدامة النمو والتنمية وتعظيم العائد المالي لحماية حقوق الاجيال المقبلة من جهة اخرى. ويمكن اتباع سلسلة من الاجراءات الاستراتيجية في إدارة الموارد الطبيعية وهي على النحو الاتي.

أولا: الإدارة الاستراتيجية للموارد الطبيعية: ويتم ذلك من خلال التعامل مع الملفات الضاغطة بشكل منفرد من خلال الاتي:

١-اداره المعادن: ويحدث من خلال اتباع اجراءات تعمل على تحديث الموارد مثل:

أ-جذب الاستثمارات الخارجية ووضع اطر قانونية وضمان مالي وسيادي لمشاريعها

ب- التركيز على المعادن التي يعدها العراق من اولوياته الحالية للعمل عليها تجنبا لتشتيت التركيز على معدن دون اخر.

ت-تعزيز الدعم للصناعات الاستكشافية والاستخراجية والعمل على مسح كامل لكافة المعادن الموجودة في العراق.

٢- إدارة استراتيجية للمياه:

يعاني العراق من مشاكل جمة في مساله المياه لأسباب تم ذكرها سابقا وعليه لابد من اتباع الخطوات الاتية في تعزيز الايراد المالي وديمومته ويتم ذلك من خلال:

أ- تشكيل فرق دبلوماسية للتفاوض الفعال مع دول اعالي الانهار (تركيا وإيران وسوريا) بشأن حقوق العراق المائية ووضع ورقة الاقتصاد للتفاوض مع هذه الدول لإلزام الجميع بالاتفاقيات المنعقدة معهم.

ب-العمل على انشاء مجمعات مائية تقوم بتحليه مياه البحر كما هو معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي فلم تعاني دولة خليجية من ازمه مائية بسبب الاستثمار في تحليه مياه البحر.

ت- الاستثمار الامثل للمياه النازلة والجوفية وحفظها في سدود خاصه لاستخدامها في اوقات ذروة الاحتياج المائي.

ث-اعاده استخدام مياه الصرف الصحي بعد اعاده تدويرها في النشاط الزراعي والاستزراع السمكي لتقليل الضغط على مجاري الانهار الصالحة للاستخدام البشري.

٣-إدارة استراتيجية للموارد الزراعية:

تعاني أراضي العراق من مشكلتين أساسيتين هما التصحر بسبب التحولات المناخية والتملح نتيجة التبخر ووجود كميات كبيرة من الأملاح الذائبة في المياه والتي تترك بعد ان تتبخر المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة ولإدارة الموارد الزراعية في العراق لابد من اتباع الاساليب الاستراتيجية الآتية:

أ- اتباع طرق إروائية حديثة حيث التحول من الري السيحي الى الري بالتنقيط والرش وهنالك نماذج عربية وعالمية ناجحة اتبعت هذا الاسلوب في الزراعة ونجحت.

ب-العمل على تشجير المناطق التي تعاني من مشكله التصحر ووضع غطاء نباتي للحد من العواصف الغبارية التي تثار بسبب الزيادة في سرعات الهواء.

ت-اجراء ابحاث علمية عملية وتطبيقية لاستحداث نماذج زراعية جديدة تحافظ على التربة وتماسكها من جهة وتعزز الكثافة من الغطاء النباتي من جهة أخرى.

ث-دعم الفلاح مع مراقبة ذلك الدعم لتطوير مهاراته الذاتية والموضوعية وعكس ذلك التطوير على مهامه الزراعية.

ثانيا: تحديث القوانين والسياسات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية:

يعاني العراق من أزمة قانونية وتشريعية، وقد انعكس ذلك على السياسة العامة لإدارة الموارد الطبيعية الموجودة في المحافظات وإقليم كردستان. ولذا ولإدارة الموارد الطبيعية قانونيا وسياسيا، لابد من اتباع استراتيجية قانونية وتشريعية تحافظ على أحقية الحكومة المركزية في إدارة الموارد مع توزيع عادل للثروات على أبناء الوطن الواحد. وهي على النحو الآتي:

١-تشريع قوانين خاصة جدا بإدارة الموارد الطبيعية المعادن، المياه، الزراعة. وتكون هذه القوانين والتشريعات ملزمة للجميع. ويتم تطبيقها بتساوٍ على جميع المحافظات.

٢-العمل على إصدار قانون النفط والغاز الاتحادي المتوقف العمل به منذ التصويت على الدستور العراقي عام ٢٠٠٥. فلم تعمل أي دورة برلمانية على تشريعه ولم تقم أي حكومة عراقية بتطبيقه ولا زال معلقا.

٣-سن قوانين جديدة للحد من حرق الغاز المصاحب للنفط.

٤- سن قوانين خاصة بإدارة الموارد المائية والزراعية تماثل تلك المعمول بها اقليميا وعالميا.

ثالثا: الاستعارة بتجارب الدول الاخرى في إدارة الموارد الطبيعية

هنالك تجارب عالمية واخرى اقليمية ناجحة في مجال الادارة الحقيقية للموارد الطبيعية المتاحة وغير المتاحة فقد ركزت الكثير من الدول في ابحاثها وافكارها لإنجاح تجربتها وبالفعل تحقق المطلوب في إدارة مواردها واصبحت حاليا مثالا يحتذى به في تنمية مواردها واستدامتها وعلى ضوء ذلك لابد من اتباع سياسات تلك الدول وتطبيقها في العراق ويكون ذلك وفق النحو الاتي:

١- اقامة شراكات دولية كالاتفاقيات والتعاون مع هذه الدول التي لها تاريخ طويل في إدارة الموارد الطبيعية وتقوم هذه الشراكة على تبادل الخبرات وبرامج تدريبية للإيادي الماهرة داخل العراق.

٢-انشاء مشاريع تجريبية كالمشاريع الصغيرة في حصد المياه وتطبيق منظومات الري وفي مجال الطاقة المتجددة كمشاريع قابله للتطبيق وللتكرار.

٣-الانضمام الى القوانين الدولية والتقيد بمعاييرها التنظيمية والالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالتغيرات المناخية والبيئية والامن السيبراني وتنمية الموارد الاقتصادية وغيرها من الالتزامات التي اقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ان استعاره تجارب هذه الدول المتقدمة ليس فقط للتعلم منها بل لابد من تطبيقها على ارض الواقع مع مراعاة خصوصية العراق الجغرافية السياسية في المنطقة لان نقل تجارب الدول الاخرى سيساعد على تسريع حالات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي لتحقيق النمو والتنمية لإدارة الموارد للدولة العراقية لان قوة الدولة تستند بمعاييرها الحالية على قوة اقتصادها والاخيرة تعتمد على حجم الموارد المتوفرة فيها.

الخلاصة

ان بيئة الدولة تتأثر عادة بحجم الموارد الطبيعية المتاحة وطريقة استثمار تلك الموارد وعلى ضوء ذلك يمكن تلخيص بعض النقاط الضرورية كخلاصة لهذا البحث:

١-لدى العراق موارد طبيعية متعددة ومتنوعة فمثلا هنالك أكثر من ٢٣ معدن حقيقي مكتشف وغيرها من معادن اخرى غير مكتشفه كذلك يمتلك العراق أكثر من ٢٣ مليون دونم صالح للزراعة ونهرين للمياه وهما دجله والفرات اللذين لم ينقطعا عن الجريان على مدار السنة.

٢- لا يزال العراق يعاني من مشاكل كبيرة في اكتشاف واستثمار هذه الموارد ويرجع ذلك الى ضعف الرؤى التي كانت تحكم العراق قبل عام (٢٠٠٣) اذ كانت الانظار متوجهة نحو الماكنة العسكرية

٣- لم يستفد العراق من موقعه ولا من موارده الطبيعية وبقي حبيسا للمشاكل الداخلية السابقة.

٤- ان قوة الدولة تستند على حجم استثمار الدولة لقواها المتاحة وابتكار الفاقد منها لتلبيه احتياجاتها الداخلية وتعزيز مقبوليتها عالميا

٥-هنالك تجارب وانظمه واستراتيجيات يمكن ان يستفيد منها العراق كدوله في دفع عجله التقدم للأمام في مجال الاقتصادي لتحقيق استحقاقات وحقوق الاجيال القادمة.

التوصيات:

على ضوء ما تقدم من حقائق وارقام حول الموارد الطبيعية وأثرها في قوة الدولة لابد من وضع مجموعة من النقاط الهامة لاستثمار تلك الموارد وهي على النحو الاتي:

١- وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل والعمل على تحديثها سنويا لمعالجة كافة المشاكل البنيوية في الدولة لاسيما في المجال الاقتصادي.

٢- الاستعانة والاستعارة بتجارب الدول الاخرى والتي تمتلك رصيدا كبيرا من الاهداف الموضوعة والمتحققة في إدارة مختلف الموارد وذلك للحفاظ عليها من جهة واستثمارها بشكل جيد من جهة اخرى.

٣-سن تشريعات وقوانين ملزمة للجميع لتسهيل ومراقبه هذه الموارد لان الحفاظ عليها لا يتم الا من خلال المتابعة والمراقبة الشديدة قانونيا.

٤- امكانيه تخصيص مبالغ من عائد هذه الموارد لتنمية الموارد نفسها من خلال اكتشاف الجديد منها وتحديث المتأكل منها ايضا.

٥-لابد من ان تنعكس حجم هذه الموارد الطبيعية على قوة الدولة العراقية من خلال الأسس والمعالجات الموضوعة في هذا البحث.

٦-الاهتمام برفاهية الفرد وجوده حياته على المجال الوظيفي والصحي والتعليم والخدمات والامن لان غاية قوة الدولة هو تحقيق رغبات وتطلعات مواطنيها.

المصادر:

١-معهد بحوث البترول الأمريكي، واشنطن التقرير السنوي للثروات الطبيعية في العالم، عام ٢٠١٤

٢- وزارة الصناعة والمعادن العراقية، هيئة المسح الجيولوجي الموارد الطبيعية، عام ٢٠٢٤.

٣-شوكت السعدون، عناصر قوة الدولة، الأردن، عام ٢٠٠٧.

٤- جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الوحدة العربية عام ٢٠١٨.

٥-عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي بيروت، عام ٢٠١٤.

٦-مثنى الوائلي، التغيرات المناخية وتاثيراتها في الموارد المائية السطحية، عام ٢٠٢١.

٧- وزارة الموارد المائية العراقية، الهيئة العامة للسدود والخزانات، عام ٢٠٢٤.

٨- وزارة الزراعة العراقية، دائرة الأراضي الزراعية، عام ٢٠٢٣.

Sources:

1-American Petroleum Institute, Washington, D.C., Annual Report on World Natural Resources, 2014

2-Iraqi Ministry of Industry and Minerals, Geological Survey, Natural Resources, 2024

3-Shawkat Al-Saadoun, Elements of State Power, Jordan, 2007

4-Jamal Zahran, Methodology for Measuring State Power and the Prospects for the Development of the Arab-Israeli Conflict, Center for Arab Unity Studies, 2018

5-Abdullah Al-Aroui, The Concept of the State, Arab Cultural Center, Beirut, 2014

6-Muthanna Al-Waili, Climate Change and its Impacts on Surface Water Resources, 2021

7-Iraqi Ministry of Water Resources, General Authority for Dams and Reservoirs, 2024
8-Iraqi Ministry of Agriculture, Department of Agricultural Lands, 2023